التعايش في الموصل : المتطلبات والإشكاليات

م.د.محمود عزو حمدو *

تأريخ التقديم: ٢٠١٨/٥/٣٠ جلسة مفتوحة تأريخ القبول: ٢٠١٨/٥/٢٩

المقدمة :

شهدت الموصل عبر تاريخها أحداث كثيرة، بيد أنها لم تشهد حدثا حرك كوامن وآثار سلبية مثلما مرت على المدينة والمحافظة خلال احتلال داعش ، ودفعت ضريبة باهضة نتيجة هذا التنوع الديني والعرقي والطائفي . وفي أية قراءة لطبيعة التباين والتعدد في نينوى فان النتيجة الأساسية : هي تنوع ديني ، إسلام ومسيحية وايزيدية ، تنوع عرقي ، عرب وكرد وشبك وتركمان ، تنوع طائفي ، سنة وشيعة . وشكل هذا المزيج المتباين صورة طيبة ومشرقة لمحافظة تتسع وتستوعب جميع هذه المكونات ، لكنه مع احتلال داعش تعرض هذا الخليط ليس للتهجير فحسب بل لزرع خطاب الكراهية بين أطرافه ، وما تحتاجه المحافظة أكثر من أي وقت مضى ، تفعيل إدارة هذا التنوع بما يرسم صورة جديدة عن المحافظة ، وفي الوقت ذاته الحفاظ على هذا التنوع من التشتت والضياع . وبما يجعل من هذا الموضوع يرتكز على جملة من المتطلبات الاساسية التي يحتاجها لادامته فضلا عن تشخيص تلك الاشكاليات التي تصيب كيان التعايش بالشرخ .

يبنى التعايش على مقدمات فكرية تؤسس له ويقع في مقدمتها التسامح بما يعمل وفقه على تجاوز أثار الماضي وتصفية ارثه ، عبر إشاعة تلك الثقافة التي تجعل القبول والالتزام المتبادل بين الذات والآخر موضوعا يؤسس لمطابقة الفكر مع السلوك ، ومن ثم يأتي التفاهم والحوار ليستكمل ما بدأته جهود دعاة التسامح من جعل الجلوس على طاولة تفاوض وحوار هي السبيل الامثل لتذليل العقبات التي تعترض التعايش ، ويتوج ذلك بالتعاون الذي يقطف ثمار التسامح والتفاهم عبر اندماج داخل كيان التعايش تتفق فيه اطراف التعايش على ضرورة العيش المشترك عبر تعاونها وتعاضدها وحاجة كل منهما للآخر في هذا الامر.

* كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل .

ويحتاج التعايش إلى ادراك عدد من المتطلبات التي يكتمل بها : ويأتي اولها المتطلبات السياسية والقانونية ، وثاني هذه المتطلبات هي المتطلبات الاجتماعية والثقافية ، في حين ان ثالث هذه المتطلبات تتمثل بالمتطلبات الاقتصادية والأمنية

واذا كان للتعايش من متطلبات فان له أيضا جملة من الإشكاليات التي إن لم تجد حل تتحول إلى معوقات وصعوبات وهي تتمثل بالتغيير الديمغرافي والتهجير الذي حدث في محافظة نينوى ومدينة الموصل منذ ٢٠٠٣ واستفحل الأمر بعد احتلال داعش للمحافظة . يضاف إلى ذلك الاشكالية الأهم وهي خطاب الكراهية المؤسس على الانغلاق الذاتي والموتور بذاكرة تاريخية تستدعي انتقائيا بما يعزز من بث كراهيتها وحقدها على الآخرين ، فضلا عن الذاكرة الجماعية للمحافظة والمدينة التي إن لم يتم الاتفاق على ذاكرة مشتركة تستوعب فيها منجزات الجميع ولا تستثني منها احدا .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من تطرقه لموضوع أساسي تحتاجه محافظة نينوى أكثر من أي وقت مضى ومدينة الموصل بالذات ، نتيجة ما مرت به من أحداث كبيرة عملت على تدمير النسيج الاجتماعي في الموصل ، عبر بث التفرقة وهدم أسس العيش المشترك بين المواطنين بممارسات عززت من تدمير البنية التحتية بتدمير كينونة الإنسان في محافظة نينوى .

فرضية البحث :

يقوم البحث على افتراض أساسي مفاده : إن التأسيس لتعايش يتوجب جملة من المتطلبات وإدراك الإشكاليات والعوائق التي تعترض بناء تعايش جديد في الموصل.

منهجية البحث :

ومن اجل اختبار صحة هذه الفرضية يتم الاستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي عبر وصف الوقائع ومن ثم تحليلها برؤية علمية تستند على تقسيم هيكلي للبحث إلى مبحثين يناقش المبحث الأول : متطلبات التعايش في الموصل ، في حين يسلط الضوء في الثاني على إشكاليات التعايش في الموصل .

المبحث الأول : متطلبات التعايش في الموصل :

يبنى التعايش على عدة متطلبات ، وهي تشكل ركائز يقوم عليها كيان التعايش ، وتتعدد هذه المتطلبات وتتنوع ، لكون موضوع التعايش هو مشروع شامل يتغذى بعدة روافد وتصب جميعها في التعايش ، لذا فانه يحتاج الى بيان كل المتطلبات التي تمس التعايش بشكل وآخر ، ويبدأ التعايش بالمتطلبات السياسية في المطلب الاول ، أما المطلب الثاني فخصص للمتطلبات الاجتماعية والثقافية ، ويليها المطلب الثالث يناقش المتطلبات الاقتصادية والامنية .

المطلب الأول : المتطلبات السياسية والقانونية :

يبدأ التعايش من رغبة في بناء كيان تعيش فيه الأطراف السياسية عبر شعورها بحاجتها إلى بعضها البعض ، فضلا عن حاجتها إلى تطوير ادائها ضمن هذا الكيان بما يضمن استمرارية عملها ، لذلك فان الحديث عن متطلبات سياسية ، لابد وأن يأخذ في الحسبان البيئة السياسية في الموصل منذ ٢٠٠٣ ، فوجود تعددية حزبية كبيرة جدا واحزاب تحمل في جوفها الكراهية عبر بث خطاب التفرقة ومحاولة تقسيم المجتمع الى عدة اعراق وطوائف ووضع حاجز للتعامل بينها ، "وفي العراق حرص القادة السياسيون على تعزيز الانقسام من خلال الخطابات الموجهة للطائفة التي يمثلونها بوصفهم الراعين الوحيدين لمصالحها مغازلين فيهم مشاعر الاختلاف والتفوق على حساب اقصاء الآخر الذي لاينتمي للطائفة واخطر ما في الامرأنهم نجحوا في نقل صراعاتهم الى قواعدهم الجماهيرية ليتحول الصراع السياسي الى اجتماعي " [١]. فضلا عن حداثة تجربة الاحزاب في العمل السياسي الميداني اثرت بمستوى عالي على تجربة التعايش في الموصل ، من جهة ثانية تجدر الإشارة إلى أن ابرز ما يحتاجه التعايش لإدامة استمراريته هو استقرار البيئة السياسية [٢]. فضلا عن وجود مؤسسات سياسية قادرة على

(١) موفق ويسي محمود ، العيش سوية الآخر الذي هو أنا ، مجلة دراسات اجتماعية (بيت الحكمة ، بغداد) ، العدد ٢٩ ، ٢٠١٢ ، ص١٠٨ .

(٢) للمزيد من الاطلاع حول الوضع السياسي في الموصل ينظر : ذنون بن متي الموصلي ، الموصل بين احتلالين ٢٠٠٣-٢٠١٤ مذكرات مواطن عراقي ، دار سطور للنشر ، بغداد ، ٢٠١٦ .

استيعاب التعايش وجعله دينامية للتفاعل نحو الاندماج ، إذ يشكل إيجاد بيئة سياسية ملائمة تسعى لاحتضان كافة الأفكار البناءة والمشاريع الممهدة لبناء الوطن على وفق اسلوب فعال تجنبا لاندلاع النزاعات المحلية مجددا علاوة على إيجاد مؤسسات سياسية تقتصر مهمتها على إشاعة ثقافة التعايش السلمي في العراق(١). فضلا عن متطلبات سياسية تنظيمية تتعلق بمنح الحقوق السياسية لمكونات الموصل على قاعدة التكافؤ وبما يتجاوز احيانا النظرة العددية الضيقة للأغلبية . اذ ان الافتراض الأساسي للتعايش في المجال السياسي يتمثل في أنه لا تعايش ولا تواصل دون تسليم بالندية والتكافؤ بين من يجمعهم مصير مشترك ، والمقدمات معا تعدان من القواعد الكبرى المؤسسة لروح الفكر والثقافة . إذ أضحى مبدأ الاختلاف ومبدأ التكافؤ تشكل الأساس لأي مشروع مقنع وفاعل داخل المجتمع(٢).

وتحتاج الموصل ومحافظة نينوى من أجل تفعيل التعايش فيها أن يمر أولا عبر بوابة سياسية تفتح لكل الأطياف السياسية ، وقادرة على إيجاد توجهات وبناء تصورات لتحقيق التعايش ، وإذ تشكل هذه البوابة التي يمر عليها التعايش جسور للتواصل السياسي بين أبناء ومكونات المحافظة بعيدا عن الانحياز الآني ، لكنها تشتمل في الوقت ذاته على رؤية سياسية محددها الأساسي العمل من أجل الإبقاء على التعايش والحوار السياسي بين مكونات الموصل ، وعبر عقد اتفاقات ترعى إدارة التعايش في نينوى فضلا عن تفعيل المشاركة السياسية والاحتكام الى صناديق الأقتراع وبناء تحالفات سياسية تتجاوز فيها الموروث السياسي الذي عمل على هز كيان التعايش في الموصل وهو أمر يحتاج الى تكييف ومعالجات قانونية .

ولذا تشكل المتطلبات القانونية ركنا يبنى عليه التعايش ، فتجارب التعايش لا يمكن لها النجاح ان انشئت على أسس غير قانونية ، والأسس والمتطلبات القانونية

(١) ابتسام محمد العامري ، التعايش السلمي والسلم المجتمعي مابعد داعش ، مقال منشور على موقع صحيفة الزمان الدولية ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧ ، على الموقع www.azzaman.com

(٢) كمال عبد اللطيف ، التعايش والتواصل في المساواة والتنوع ، مجلة الدوحة ، العدد ٩٩ ، يناير ، ٢٠١٦ ، منشور على موقع المجلة www.aldohamagazine.com

للتعايش في الموصل تتمركز حول محاسبة مرتكبي جرائم الابادة والتهجير وتوفير بيئة آمنة لتطبيق القوانين ومنع خطاب الكراهية ومحاسبة مرتكبيه ، علاوة على مراعاة جملة القواعد القانونية الدولية والتي نصت على حماية التنوع الاجتماعي والأقليات ومحاربة دعاوى الكراهية وتجريمها ، اذ نصت بالمنع المادة الثانية من العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية أية دعوة للحرب أو الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية أو التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف والاقتتال الطائفي والمذهبي(١). واستكملت الجهود القانونية الدولية إعلان مبادئ التسامح ١٩٩٥ وقبلها اعلان القضاء على التمييز العنصري لعام ١٩٦٣ اذ نصت المادة الرابعة منه : على الدول أن تعمل على مكافحة أفعال التمييز العنصري ومكافحتها وتجريمها قانونيا(٢). ويمكن الاستفادة من تلك الجهود بالتأسيس على المستوى المحلي ببناء تعايش بين مكونات نينوى عبر الاستفادة مما نصت عليه المواثيق الدولية.

أما في إطار الجهود المحلية فقد وقعت وثيقة التعايش السلمي في سهل نينوى يوم ١٤ آذار ٢٠١٨ وبحضور رسمي من رئيس مجلس الوزراء وممثل عن بعثة الأمم المتحدة في العراق وابرز ما تضمنه الوثيقة هو التأكيد على الالتزام بتجريم الطائفية والعنصرية ونبذ استخدام العنف الذي مارسه داعش . واستحداث التشريعات بالسرعة الممكنة لازالة آثار الاحتلال الداعشي وتفعيل التشريعات والقضاء لمحاسبة جميع الذين ارتكبوا جرائم ضد الانسانية تحت غطاء داعش أو ضمن مجاميع ارهابية ساهمت أو ساعدت في ارتكاب جرائم القتل والأسر والسبي والتهجير والخطف والاستيلاء على المال العام والخاص وتدمير مؤسسات الدولة والممتلكات والعقارات الشخصية . وأكدت كذلك على تطبيق القانون والاحكام القضائية والاحتكام الى صوت العقل في حل التجاوزات الفردية(٣).

---

(١) العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ .

(٢) اعلان القضاء على التمييز العنصري ١٩٦٣ .

(٣) وثيقة السلم الأهلي في سهل نينوى ، الموقعة ١٤ اذار ٢٠١٨ في ناحية برطلة . منشورة على موقع www.alghadepress.com

من هنا ، فانه ثمة ما يمكن الاستفادة منه سواء من التجارب الدولية في هذا الشأن أو حاجة الموصل ما بعد التحرير لأن التعايش يتضمن وسائل تطوير للأنظمة التي يمكن أن تستوعب بشكل افضل التنوع العرقي والتعددية ، وهذا يعني أن البحث عن أشكال الحكم الدستورية تتراوح بين الفدرلة المحلية والحكم الذاتي والادارة الذاتية للمناطق في الموصل وقد يتعدى الأمر الى البحث أيضا عن اشكال مختلفة من الانظمة الانتخابية التي تستوعب بشكل أفضل التوازن بين اطياف المجتمع في محافظة نينوى .

المطلب الثاني : المتطلبات الاجتماعية والثقافية :

التعايش حاجة ماسة لمجتمعات التنوع والتعدد بجميع أشكاله وأصنافه ، ومحافظة نينوى تمثل أبرز مناطق التنوع الديني والاثني والمذهبي واللغوي في العراق ، لذا تبرز حاجة نينوى الى التعايش الذي يمثل صمام آمان للأطياف المتنوعة في الموصل ، وفي استعراض بسيط فان محافظة نينوى تحتوي على تنوع ديني اسلام مسيحية ايزيدية . مذهبي ، سنة وشيعة وكاكئية . والمسيحية كاثوليك ، ارثوذكس ، انجيليون . تنوع عرقي لغوي ، عرب ، كورد ،تركمان ، شبك ، سريان[١].

ويترتب على هذا التنوع ضرورة التعايش ولو في حدوده النسبية ، ألا وهي ضرورة تحقيق مبدأ التوازن الاجتماعي وجعل الاجتماع البشري مقبولا وهذا يعني أن المبادئ الاجتماعية تبقى العنصر الوحيد الذي يحدد نمط الحياة المشتركة[٢]. إذ أن التعايش الاجتماعي يحد من تطرف الصراعات العرقية ويكسر من شوكة التعصب القبلي ويزيل الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع وينمي الشعور بالإخوة الإنسانية[٣].

---

(١) للمزيد ينظر : موفق ويسي محمود ، قصي رياض كنعان ، التوزيع الجيوثنوغرافي في محافظة نينوى (دراسة انثروبولوجية) مجلة دراسات موصلية ، مركز دراسات الموصل ، جامعة الموصل ، العدد ، ١٤ ،تشرين الثاني ، ٢٠٠٦ ، ص٥٣ ومابعدها .

(٢) ايمان نعيم العفراوي ، التعايش الحضاري وانعكاساته الاجتماعية والفكرية والثقافية دراسة في المفهوم والواقع ، مجلة ابحاث البصرة (العلوم الانسانية) ، العدد ٢ ، المجلد ٣٧ ، ٢٠١١ ، ص٢٩٨ .

(٣) خالد عبد الآله ، الأسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات ، مجلة التراث العلمي العربي ، العدد ٢-٣ ، ٢٠١٦، ص٣٢٢ .

لذلك فان هذا التنوع الاجتماعي الموجود في الموصل يمكن أن يكون مصدر خصب وعطاء وقوة اذا توفرت بعض الإجراءات التي تساهم في تحويله الى كيان يستوعب فيه التنوع الاجتماعي ، ولاسيما في مرحلة ما بعد داعش ، التي تمخضت عن تهشم النسيج الاجتماعي والترابط الانساني بين مكونات الموصل نتيجة ما اقترفه داعش من أفعال وجرائم عملت على إيجاد شرخ في هذا النسيج . والمهمة الأساسية في الوقت الحاضر تتطلب إعادة ترتيب الأوضاع الاجتماعية بما يسهل من إجراءات التعايش الأخرى ، وهذه الإجراءات ضمن حزمة من القرارات الاجتماعية وهي : إعادة تفعيل الروابط الاجتماعية بما يعزز وجود الهويات ضمن هذه الروابط الاجتماعية كالمجالس الاجتماعية وإعادة احياء الطقوس الاجتماعية التي تساعد على التعايش والتي كانت تجمع بين جميع شرائح وألوان هذا التنوع ومن أبرزها المهرجانات والأنشطة المجتمعية والزيارات المتبادلة وابراز صور التواصل الإنساني والمجتمعي بين مكونات نينوى .

وبما ان هذا التنوع والتعدد الاجتماعي صاحبه تاريخ طويل من التعايش والتسامح والذي يحسب كميزة للموصل على مدى سنين طويلة فان مساحة التنوع شهدت " تداخلا واسعا بين مختلف القوميات والمذهبيات وحتى الديانات في العراق وحالات المصاهرة بين هذا التنوع هي دليل على سعة التداخل والتسامح والتعايش وتقبل الاخر"[١].

من هنا ، فقد تداخلت العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في الموصل لجميع الطوائف والمذاهب نتيجة المعايشة الطويلة والذوبان الاجتماعي كما يؤكد الباحثون ، بل واقتبس احداها من الاخر ما يكمله ويقويه ويضيف اليه الجديد والمفيد ، وكان للتقارب الاجتماعي الناجم من الجيرة والاختلاط في السكن او العمل او الدراسة اثره في وجود قيم مشتركة تجمع افراد المجتمع الموصلي[٢].

---

(١) وليد سالم محمد ، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة (دراسة حالة العراق) ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص٣٥٥ .

(٢) وعد الامير ، التنوع الديني والشخصية الواحدة ، كتاب في التعايش السلمي وفهم الاخر (دراسات ومقالات عن التعايش والاخر) ، منظمة التنمية والتعايش السلمي العراقية ، د.م ، ٢٠١١ ، ص٤٨ .

وإذا كان التنوع الاجتماعي في الموصل شكل عامل إثراء يمكن الاستفادة منه لبناء التعايش بعد مرحلة داعش فان ذلك يستكمل بجملة من المتطلبات الثقافية التي تعمل على تحويل التنوع الاجتماعي باتجاه العيش المشترك . وهذه المنظومة الثقافية تعمل نحو وحدة المجتمع والولاء له ، تشترك فيها الأسرة وعموم المجتمع والنظام السياسي . فالتنشئة الاجتماعية تبدأ من الأسرة فإذا مارسخت الأخيرة ، مبادئ الوطن والوطنية في نفوس أفرادها ، وزادت مناهج التعليم ذلك عمقا ورصانة(١). على إرساء الثقافة السياسية الايجابية ليس على ابراز التنوع الاجتماعي فقط بل على " تحقيق تنشئة اجتماعية – سياسية ايجابية تدفع نحو استنهاض الشعور الوطني للمجتمع من خلال إعادة الهيكلة الأساسية للسياسة والمجتمع لتكوين ولاء واحد للدولة بدل من تعدد الولاءات"(٢).

لذا فان التثقيف حول التعايش في الموصل يبدأ أولا من غرس الاحترام والشعور بالحاجة الى التعايش المشترك من المراحل الأولية كأطفال المدارس والجامعات والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية . وتجدر الإشارة إلى أن " التعليم القائم على التعدد الثقافي هو وسيلة ناجحة للطلاب ، لرسم الهندسة الاجتماعية التي تقوم على تقدير المجتمعات التعددية التي ينتمون اليها . فالتعليم والتعلم هما العمليتان الثقافيتان اللتان تشتملان على محركات النسيج الاجتماعي المحدد"(٣). وتبدو الحاجة " متزايدة للتعليم متعدد الثقافات وذلك للمساندة في نزع العقليات النمطية الراسخة " . وينبغي النظر إلى التعليم متعدد الثقافات بوصفه أداة سياسية وضعت للحد من الصراعات وهو أداة مهمة في تعزيز التعايش عبر التعليم والمناهج الدراسية(٤).

وتتشكل محافظة نينوى من هويات ثقافية متعددة تعكس موروثها الثقافي والاجتماعي ، بيد أن ما يميزنا هو ما يوحدنا في نينوى ، وتمثل الموصل مركز الانتماء الثقافي الذي تتداول كل الهويات لهجاتها وطقوسها الثقافية لذا يتوجب العمل على ابراز

(١) , وليد سالم محمد ، مصدر سبق ذكره، ٣٥٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٦٣ .

(٣) كومار ربسنكة ، ماهو التعايش ، ترجمة ذاكر آل حبيل ، مجلة الكلمة ، العدد (٦٨) السنة السابعة عشر ، صيف ٢٠١٠م ، متاح على موقع المجلة www.alklema.com

(٤) المصدر نفسه .

هذا التنوع الثقافي المتعايش على ارض الموصل بمخرجات وقنوات وأن لا تكون السمة الثقافية للموصل ، انعكاس لهوية اجتماعية واحدة تحاول إدماج الهويات الثقافية الاخرى بالاكراه ، والسعي بدلا من ذلك الى نوع من (التطامن) الثقافي كوسيلة لإطفاء صراع الهويات والثقافات في الموصل . ومثلت الأنشطة الثقافية في الموصل واحدة من اكثر الصور لمعالجة اثار داعش وباتجاه تعزيز التعايش وردا طبيعيا على سياسات التطرف التي انتهجها داعش ، وكانت ابرزها المهرجانات الثقافية والصالونات والمنتديات الثقافية التي عززت من الوجود الثقافي الداعي الى التعايش عبر الثقافة .

المطلب الثالث : المتطلبات الاقتصادية والامنية :

يتمسك الناس بأوطانهم حينما يقر في نفوسهم أنهم يعيشون بكرامة في تلك الأوطان : يجدون العمل الشريف ، ويوفرون لقمة عيشهم ويفيئون إلى مساكن تليق بهم ويرسلون أبناءهم إلى المدارس وما لم يشعر الأفراد بأن مصالحهم موجودة ومحمية فانه لا يمكن أن ينساق وراء أية مشاريع(١).

إن توفير سبل العيش الكريم يمثل أولوية بالنسبة للمواطنين في الموصل بعد التحرير فمن دون ذلك نكون أمام مجتمعات الفقر ، والتي تتسم بتفشي العنف ، فضلا عن تسلل أفكار الكراهية والانتقام إليها ، لهذا فان توفير اطار للعيش قادر على تلبية حاجات الفرد اليومية وأن يجد الفرد ذاته وطموحاته ضمن هذا الوعاء وأن يؤسس لمستقبل آمن يمر بوابة الاقتصاد . وإذ تتميز محافظة نينوى يتنوع مواردها الاقتصادية من طبيعية وبشرية(٢). ولابد في هذا الشأن من التذكير بتجارب الدول الأخرى التي قللت من حدة الصراعات عبر التبادل الاقتصادي بين المجتمعات ، لاسيما حين تقوم بينهم مصالح مادية ، إذ إن تلك المصالح والمنافع تسهم في فعل الاندماج بين هذا التنوع والتعدد والتي يمكن للفرد والجماعة التعرف إلى نفسها في العلاقة مع الأخرين ، فالإنسان لا يتخلى

(١) عبد الآله بلقزيز ، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر ، الشبكة العربية للأبحاث ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١٢٧ .

(٢) محمود عزو حمدو ، التعايش في الموصل يبدأ بالاقتصاد ويصطدم بحائط الفقر ، مقال منشور على موقع منصة الموصل الاعلامية www.almenasa.org

بسهولة عن روابطه الطبيعية والأولية الا حين تتولد مصالح جديدة تربطه بأنساق اجتماعية أعلى من البنى الأولية وابعد مدى من المصالح التي تنشأ في كنف تلك الروابط والبنى الأولية وأبعد مدى من المصالح وبذلك يتم تحويل والبنى التقليدية والولاء لها الى علاقات مدنية تقوم على المنافع الاقتصادية باتجاه تعميق تشابك المصالح بين أبناء الوطن الواحد(١). ولأن التعايش قائم على أساس استيعاب موارد وقوى المجتمع على أن يترافق ذلك ذلك مع عدالة توزيعية للموارد(٢).

وتمثل المعالجات الاقتصادية للفقر وجيوش العاطلين عن العمل علاوة على إعادة اعمار البنى التحتية والتعويضات أبرز متطلبات التعايش ، بوجهها الاقتصادي في الموصل ، إذ يساعد النمو الاقتصادي وتوفير فرص الاستثمار في جميع المشاريع في محافظة نينوى وسيلة ناجحة لتلافي المزيد الانحدار نحو هاوية جديدة تكون مقدمتها اقتصادية تنعكس سلبا على التعايش . لذلك " وبالنظر الى امكانيات التكامل الاقتصادي على أرض العراق يصبح من مصلحة الجميع العيش سوية حيث أن الصراعات لن تقدم أية خدمات سوى لبعض السياسيين من قليلي الحيلة ولعدد من تجار الحروب "(٣). على أن يترافق ذلك مع توجيه سليم لمدخولات الثروات الوطنية بما يحقق نهضة تنموية يحصل من خلالها أبناء المجتمع على فرصهم المتكافئة في العمل وتؤمن احتياجاتهم الأساسية على الأقل فيدركوا أن المواطنة ليست عبئا سياسيا وانما امتياز(٤).

على أن يترافق ذلك مع بيئة آمنة فان الأمن الحقيقي هو عدم استخدام أدوات الأمن (الا عند الضرورة القصوى) أمن المجتمع بما هو اشباع للحاجات ، أي بما هو أمن اقتصادي وغذائي واجتماعي ، من دون تنمية وتوزيع عادل للثروة ، ومن دون تأمين لحقوق الفئات الأقل دخلا ولحقوق المرمي بهم على هامش الاقتصاد والإنتاج ، لن يكون

(١) وليد سالم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣٥٥-٣٥٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٣٣٢ .
(٣) موفق ويسي محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٤ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ .

في وسع الأمن أن يكون آمنا بل هو قد يضيف سببا جديدا الى ترسانة المبررات التي يسوقها الداعون الى العنف لتسويغ العنف وشرعنته[١].

وقد لا تكتمل هذه المتطلبات جميعها من دون وجود بيئة آمنة اذ جربت في نينوى من ٢٠٠٣ – ٢٠١٤ المتطلبات السابقة بيد إن ما كان ينقصها كان هو البيئة الأمنية التي توفر الضمان لجميع المتطلبات السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فقد أثرت العمليات الإرهابية والعنف المسلح على انتقال أبناء المحافظة بين مناطقها وانقطاع كثير من الأقليات وصعوبة وصولهم إلى مدينة الموصل ، خوفا من عمليات استهدافهم من هنا ، فان عملية توفير متطلبات أمنية للتعايش في الموصل تمثل أولوية ، وهي تأتي كجزء من جملة التحديات لمرحلة ما بعد داعش ، ومن الضرورة بمكان أن يجد أبناء المدينة ضرورة الخروج من حالة الانغلاق والاكتفاء بالمراقبة الى دور فاعل في حفظ أمن المدينة والمحافظة لأن عملية دراسة حالة الامن الداخلي وتحدياته ، ترتبط بالدرجة الأساسية بالهوية الوطنية ومن ثم فالتشارك بالهوية الوطنية وتعزيزها هو أساس إقامة أي أمن ، علاوة على أن استهداف داعش لكل مكونات نينوى ولاسيما الأقليات رسخ نظرة لدى كثيرين لابد من تجاوزها بانتماء البعض من أبناء الموصل إلى داعش عقد مسألة التعايش وجعل كثير من الطوائف والأقليات تقوقع في عزلة عن الموصل ، ولمن يبحث عن المتطلب الأمني للتعايش لابد وأن يأخذ في الحسبان التطرف ومراقبة الحواضن المحتملة وتعزيز الأمن بأساليب غير تقليديه لتحقيقه[٢]. وهو ما يحتاج الى تخطيط أمني تحدد فيه الأولويات التي ينبغي العمل على تحقيقها لزيادة الثقة بين القوات الأمنية والمواطنين وفي الوقت ذاته ضرورة توحيد الجهات العسكرية والامنية العاملة والتنسيق الكامل فيما بينها وبين الإدارة السياسية للمدينة[٣].

---

(١) عبد الآله بلقزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٩٧–٩٨ .

(٢) طارق محمد طيب القصار ، التحديات الامنية في محافظة نينوى لمرحلة ما بعد داعش ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، مجلس الامن الوطني ، العدد ٤ ، كانون الاول ٢٠١٧ ، ص١٧٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٩٠ .

مما سبق ، يستنتج بان توفير متطلبات التعايش من سياسية وقانونية واجتماعية وثقافية واقتصادية وامنية ، ينهض مشروع التعايش المنشود في الموصل ولتجاوز أثار احتلال داعش لها ، ويسهل من اجراءات بناء الثقة والتواصل بين مكونات المحافظة ، عبر ترسيخ التعيش وتثبيت أسسه على أرض متينة لا تنهار به ، وهو أمر يتوجب به ايضا استدراك الإشكاليات والمعوقات التي تعترض التعايش وهو ما سيكون محل بحث في المبحث القادم .

المبحث الثاني : إشكاليات التعايش في الموصل :

لعل من نافلة القول أن مشروع التعايش في الموصل يحتاج إلى بيان جملة الاشكاليات التي تعترض عمله ويقع في مقدمتها التهجير والتغيير الديمغرافي في المطلب الاول ، ويليها في المطلب الثاني بناء ذاكرة للتعايش ، ومن ثم في المطلب الثالث خطاب الكراهية وهي مجموعة من الاشكاليات التي يتوجب حلها قبل الشروع في بناء تعايش جديد في الموصل .

المطلب الأول : التهجير والتغيير الديمغرافي :

تمثل حالات التهجير وما يستتبع ذلك من تغيير الطبيعة السكانية للمناطق من ابرز المشاكل التي تواجه التعايش في الموصل ، ويشكل عودة المهجرين الى مناطقهم وتعويض الأضرار التي لحقت بهم ، هي مطالب هامة بالنسبة للمواطنين في محافظة نينوى ، اذ تعرض النسيج الديمغرافي في نينوى الى الشرخ منذ ٢٠٠٣ الى حد احتلال داعش في حزيران ٢٠١٤ – نتيجة العنف الذي كانت تمارسه الجماعات الارهابية والمسلحة وضعف وهشاشة الوضع الامني في الموصل خلال هذه المدة – لكنه ومع استيلاء داعش على مناطق سهل نينوى وسنجار وزمار فان ثمة مشكلة كبيرة حدثت ليس الطبيعة السكانية فحسب بل وأثرت على التعايش في هذه المناطق وأثرت حتى داخل مدينة الموصل وتشير بعض الاراء الى أن ما زاد من هذا الوضع هو سقوط ثلث مساحة العراق بيد تنظيم داعش الإرهابي، إذ إن أعمال داعش الإرهابية كان لها النصيب الأكبر في تفريغ الكثير من المناطق من سكانها الأصليين وتهجيرهم، كما حدث للتركمان في تلعفر وكركوك وللمسيحيين والشبك في سهل نينوى والايزيديين في سنجار ، وفي موازاة

الحرب على تنظيم "داعش" في العراق، تتصاعد وتيرة المخاوف من تغييرات ديموغرافية محتملة ناتجة من عمليات النزوح والتهجير، ستكون تداعياتها، سياسياً، منها طرح مشاريع تقسيمية ، وفي هذا الشأن فقد حذر من التغيير الديموغرافي الذي حصل بعد سقوط ثلث مساحة العراق بأيدي تنظيم "داعش" على اعتبار أنها خطوة نحو تقسيم البلاد إلى "ثلاث دول طائفية" ونحو إنهاء التعايش السلمي بين المكونات العراقية، ولم يكن التغيير الديموغرافي وليد اللحظة، بل امتداداً للتغيير في التركيبة السكانية التي حصلت خلال اندلاع ما سمي "الحرب الطائفية" عام ٢٠٠٥، ولكن بعد احتلال "داعش" أصبحت هذه المناطق تسكنها طائفة واحدة. (١).

وبلغ عدد النازحين والمهجرين في محافظة نينوى حسب ارقام وزارة الهجرة والمهجرين الاتحادية (٢,٦٦١,٣٤٦) من مجوع سكان المحافظة الذي يبلغ (٣,٧٠٢,٢١٥) اي مايعادل ٧٢% من عدد الكلي للسكان في محافظة نينوى . (٢). ويعقد الأمل على تعايش آمن ومريح اجتماعيا بقوة سلطة القانون واحتكار العنف المنظم بالقانون والمؤسسات الرسمية للدولة التي يقع على عاتقها حفظ الأمن في عودة المهجرين والنازحين الى مناطقهم الاصلية(٣).

ان الهجرة والترحيل سيؤديان إلى خلق مناطق مغلقة ذات لون واحد تقوم على أساس إثني أو طائفي ومثل هذا الفرز السكاني سيقضي على نمط المناطق المختلطة وهو ما سيتسبب في ازدياد حدة التوتر واذكاء روح العداوة والتعصب تجاه المجموعات الأخرى والمجالات الحيوية وخلق مناطق ذات سمات عدائية (مناطق معادية ومناطق خطر ومناطق تهديد) من جهة، ويهدد بانحسار الهوية الموصلية بل الوطنية حيث يتم التحول

(١) حمد جاسم محمد ، التغيير الديمغرافي واثره على التعايش السلمي في العراق ، مقال منشور على موقع النبأ www.annbaa.org

(٢) احمد قاسم مفتن ، اتجاهات النزوح في العراق (جغرافيا الانتشار وسياسات الدعم والاغاثة) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص١٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٢ .

أو اللجوء إلى الهويات المحلية أو الأثنية أو الطائفية، ويصاحب هذا الانحسار فقدان مشاعر الانتماء للوطن الكبير من جهة أخرى. (١).

من هنا فان مواجهة هذه المشكلة تكون عبر اعادة المهجرين وايقاف التغيير الديمغرافي في بعض المناطق ومحاولة اضفاء هوية اجتماعية محددة لها مما يؤثر على التعايش الذي هو حصيلة لكل مكونات نينوى .

المطلب الثاني : بناء ذاكرة جديدة للتعايش :

إن بناء ذاكرة جماعية للتعايش في مرحلة سبقها التهجير والتدمير والسبي تشكل واحدة من ابرز الصعوبات التي تواجه بناء تعايش جديدة في الموصل ، ويمثل الموروث التاريخي من ابرز عوامل بناء ذاكرة التعايش في الموصل بيد أن الحاضر مازال يمسك ببعض ما مرت به المحافظة من احتلال ادى الى تقويض التعايش فيها ، ويصعب تبعا لذلك بناء ذاكرة تعايش مع التزام كل مكون ببناء ذاكرته الخاصة بعيدا عن مجال الفضاء العام الذي يسمح بتداول الحقائق وعرضها على الافراد وكما يقول ميشيل فوكو " لاشي اصعب من نظام سياسي لا يكترث بالحقيقة ، ولكن لاشيء أخطر من نظام سياسي يحتكر الحقيقة " (٢).

وتصبح المسألة أكثر تعقيدا على التعايش ان تم احتكار فعل التذكر وبناء ذاكرة من جهة واحدة تجعل باقي الجهات تتهمها بالانحياز من قبل مكونات نينوى أو محاولة الغاء ذاكرة الاخرين أو منعهم من التذكر ، اذ أن بناء ذاكرة واللجوء الى الماضي والاحتكام اليه من أجل حسم النزاعات لا يمكن أن يبني أرضية لذاكرة مشتركة لأن لكل حدث خاصيته غير القابلة للتكرار ، والتذكر ما هو الا نقل للماضي من طابعه الحدثي المتفرد والذي يمر سريعا الى طابعه المتمثل ذهنيا ، أي الماضي كذاكرة أو صورة تومض . وما أن يغادر الماضي أرضية الحدث ويدخل دائرة الصورة والتمثل الذهني حتى يغير جلده ، ويصبح

---

(١) صادق الطائي ، الموصل : قراءة في الواقع الديمغرافي وتغييراته ، منشور في صحيفة القدس العربي على الموقع http://www.alquds.co.uk

(٢)ميشيل فوكو ، مسارات فلسفية ، ترجمة محمد سبيلا ، دار الحوار ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص٣٧ .

خاضعا لعمل المخيلة وعندئذ فقط يصبح التاريخ قابلا للنسخ والتكرار وحتى التلفيق والاختلاف والفبركة بصور متعددة والى ما لانهاية [١].

ويترتب على ما سبق ذكره بأن عملية بناء ذاكرة تستوعب الهويات الثقافية المتعددة في الموصل وتمنع احتكار الذاكرة من قبل فئة محددة تنتج ذاكرتها مزيد من خطاب الكراهية الموغل باحداث الماضي القريب وتعقد من مسألة بناء تعايش جديد في الموصل ، وهي مهمة ليست بالهينة أمام جملة من الاحداث التي تركت اثرا غير طيب في ذاكرة ابناء نينوى نتاج احتلال داعش ، والامر يحتاج الى عملية غربلة للاحداث ومحاسبة مرتكبيها والا فعل التذكر سيلعب دورا في تهديد التعايش بطرائق جديدة تفقد على اثرها نينوى مزيد من ابناءها.

المطلب الثالث : خطاب الكراهية :

يعمل خطاب الكراهية على منع تاسيس تعايش جديد لانه يعمل بمفردات ومفاعيل وهي : التحريض ، الانتقاص ، التحقير من فرد أو مجموعة من أفراد تجاه مجموعة أخرى تحمل عرق أو دين أو دين أو مذهب أو نوع اجتماعي (جندر) أو رأي سياسي أو طبقة اجتماعية أو فئة اجتماعية ، وتلك المفردات تعطي مخزون كبير من الحقد والضغينة واستباحة الدماء . ويعمل نتيجة لذلك على اثرة بوادر الانقسام المجتمعي وبما يؤسس لحالة القطيعة الاهلية بين افراد المجتمع الواحد .

ويعمل خطاب الكراهية إلى تجهيل الأنا والذات من أجل استمرار رفضه للآخر وانفتاحه الفكري ، اذ ينتهج سبل اسباغ المؤامرة على كل وارد وحديث ، ليس لشيء بل لفرض استمرارية هيمنته على المجتمع وسيادة الاطلاقية والقطعية والوثوقية بما يجعلها سمة لروحها العميقة[٢].

---

(١) نادر كاظم ، استعمالات الذاكرة في مجتمع مبتلى بالتاريخ ، مكتبة فخراوي ، المنامة ، ٢٠٠٨ ، ص١٩ .

(٢)فهمي جدعان ، في الخلاص النهائي مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٧ .

لذا فان خطاب الكراهية والاستفزاز والاحتقار للآخر ، ما كان له أن يتصاعد نجمه لولا القابلية الذهنية في استحضار المقدسات والاحتماء بها عند تناول أقرب القضايا الفكرية المعاصرة لاسيما وان اشاعة هذا الخطاب اضحى يهدد الوحدة الوطنية وتضربها في العمق(١).

وفي هذا الصدد فان خطاب الكراهية يسعى الى رفض الآخر ويسقط كل السلبيات على المختلف ، ويدعي لنفسه كل الايجابيات وهو يدافع عن العنف الذي يمارسه ضد الآخر ويرفض دفاع الآخر عن نفسه ، لأن خطاب الكراهية ذو طاقة انفعالية سلبية تلغي مكانة العقل وقدرته على التحكم منطقيا في الأحداث التي تجري في البيئة القريبة أو البعيدة(٢).

لذا فان اية معالجة لبناء الاستقرار في الموصل وبناء تجربة للعيش المشترك لايمكنها الا بمحاولة حصر هذا الخطاب وتجفيف منابعه والعمل على تجريم مفرداته والوسائل التي يستثمرها سواء أكانت منصات التواصل الاجتماعي أم وسائل الاعلام المرئية أوالمسموعة أو المكتوبة . لانها تعد ابرز القنوات التي تجري عبر احاديث وتحريض ابناء المجتمع ضد بعضهم وبما يغمل على اثارة الانقسام المجتمعي في نينوى ومدينة الموصل(٣).

من هنا فان خطاب الكراهية اضحى يؤثر على بناء التعايش في الموصل وهو يستثمر اية فرصة حتى يتمكن من بث سموسه وتهديد حياة المواطنين من جديد بوسائل من شأنها ان تفكك أواصر التلاحم المجتمعي في الموصل ، واثارة نوازع الفرقة والتصادم بين ابناء محافظة نينوى في هذه المرحلة التي تلت تحرير الموصل من داعش ، والعمل على عدم التعافي من افرازات هذه التجربة .

---

(١) علي آل طالب ، نبذ الكراهية من الوعي الى القانون ، كتاب في التعايش السلمي وفهم الاخر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٩٥-٩٧ .

(٢)عامر صالح ، لا لتأصيل سلوك الكراهية بين مكونات المجتمع العراقي ، منشور على موقع كتابات بتاريخ ٢٣-١٠-٢٠١٧ .www.kitabat.org

(٣) للمزيد من الاطلاع حول اسثمار المفردات في وسائل الاعلام وشبكة المعلومات الدولية واثرها على العراق والموصل ينظر : قاموس الكراهية مصطلحات تضرب السلم المجتمعي في العراق ، بيت الاعلام العراقي ، تقرير الرصد ، بغداد ، ٢٠١٧ .

الخاتمة :

يتطلب بناء تجربة للعيش المشترك في الموصل التذكير بان هذه المدينة عاشت على مدى الالاف الاعوام بحالة من الوئام والتسامح وقدرة على استيعاب المختلفين دينيا ومذهبيا ولغويا واجتماعيا ، ويمكن الاستفادة من التجارب التي مرت على مدينة الموصل وعملت على زيادة التلاحم المجتمعي فيها آبان المحن التي تعرضت لها ، لهدف اساسي يتمثل ببناء تجربة تعايش سلمي ومتوزان فيها تعمل على ضمان حقوق جميع المواطنين وبما يعزز من الاستقرار بمختلف اشكاله فيها . اذ أن بناء التعايش في الموصل يتوجب توفير متطلباته وادراك جملة الاشكاليات التي تعترضه ، لذلك لايمكن أن ندرك مزايا العيش المشترك والتسامح الا بعد مرحلة من النزاعات الاهلية التي عملت على تشظية الموصل وتهديد وجودها ، وعملية استعادة عافية الموصل تمر اولا واخيرا عبر ترسيخ قيم التعايش المشترك واشاعة التسامح وتعزيز اواصر التواصل الانساني .

وفي اختبار صحة الفرضية التي استند عليها البحث ، فقد اثبتت صحة الفرضية ، وذلك يتضح من جملة النتائج التي توصل اليها البحث :

١- أن توفير متطلبات التعايش يساعد على ادامته واستمرايته ، مترابطة فلا يمكن الاستغناء واحدة منها ولايمكن البناء على واحدة منها .

٢- التعايش يعمل وفق هذه المتطلبات وان تعزيزها والاستفادة من تجارب التعايش في مناطق العالم التي مرت بالحروب والصراعات الاهلية يعد ضرورة لامناص منها . لاسيما ان مناطق كثيرة في العالم مرت بتجارب الحرب الاهلية وسيطرة للجماعات الارهابية عليها .

٣- هناك جملة من الصعوبات الاشكالية التي تعترض ايجاد ارضية للتعايش ويقع في مقدمتها التهجير بما يؤثر على التوازن في التركيبة السكانية .ويعمل على زيادة الشقاق المجتمعي .

٤- ان خطاب الكراهية المبني على ذاكرة تكتنز بموروث يحمل الحقد بين جنباتها ، تشكل ارهاقا جديدا لبناء تعايش في الموصل .

Coexistence in Mosul: Requirements and Problems

Lec.Dr.Mahmood Azzo Hamdow

Abstract:

The issues of coexistence has been regarded one of the most important question in which Mosul needs it after defeated the so called "Islamic State" or ISIS. Therefore, addressing of coexistence's requirements and clarifying the importance of these requirements, as well as, shed light on problems and obstacles which undermine coexistence in Mosul, its importance will turn out by conclusions in which focused on Mosul's need to build a new attempt to living together that will benefit from its historical experience and trying to overcome the effects of war that it has witnessed.